

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٦ / صفر / ١٤٢٧ هـ الموافق
٢٠٠٦ / ٣ / ٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة
القضاة أحمد محمود الجبلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين
و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بيان و محمد صائب النجدي و عبود
صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المائونين بالقضاء بأسم
الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

التميز - المدعي - وحيد عبد الله أمين

التميز عليهما - المدعي عليهما - ١ - محافظ كركوك - إضافة لواقفاته

٢ - أرجمند أحسان عبد الله

أدعى المدعي - التميز - لدى محكمة القضاء الإداري في الدعوى المرفقة
(٢٠٠٥/٦٠) سبق وأن استُملت داره الكائنة في محافظة كركوك و
المرفقة (٤٠/٩٧) مقاطعة (٣٩) تسعين و ذلك في عام ١٩٨٦ و في ظل
النظام السابق و قد نتج من اللجوء الى الطرق القانونية في تقديم
الاعتراض و كان التقدير جزائي و قد باعت تجهة المستلفة عقاره بعد
استلامه الى المدعي عليه الثاني - التميز عليه الثاني - و ان تلك
الاجراءات كانت غير قانونية و مخالفة لقانون الاستملاك . و انه راجع
هيئة دعوى الملكية العراقية - اللجنة الاقليمية الثانية في كركوك
بالاضافة المرفقة (٥٠٠٢٤) قسم الطعن و رد طلبه لذا فانه يطلب اعادة
النظر في قرار هيئة دعوى الملكية العراقية و إيقاف الاجراءات لحين حسم

(يتبع)

دعواه هذه و بنتيجة المرافعة و اطلاق المحكمة على مستندات الدعوى و طلبات المدعي قررت بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩ رد دعوى المدعي - المميز- و تصميحه المصاريف كافة لعدم استناد طلب المدعي الى سبب قانوني وان قرار هيئة دعوى الملكية العراقية اللجنة القضائية الثالثة في محافظة كركوك الصادر في ٢٠٠٥/٣/١٤ قد صدق تمييزاً و حل درجة الثبات و يعتبر حجة بما فصل فيه .
و لعدم قناعة المدعي بالحكم المذكور طلب نقضه للتسبب التي اوردتها بالاحتجته التمييزية المقدمة المؤرخة في ٢٠٠٥/١١/١٦ .

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية لقرار قبوله شكلاً . و لدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح و موافق للقانون من حيث النتيجة حيث ان محكمة القضاء الاداري وفي حكمها المميز قضت برد دعوى المدعي مع تصميحه كافة مصاريفها بعد ان تبين لها بأن موضوع الدعوى سبق و أن تم الفصل فيه بالحكم الصادر من اللجنة القضائية الاتية الثانية في محافظة كركوك بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ و بالاضافة المرقمة (٥٠٠٢٤) وقد صدق الحكم تمييزاً من قسم الطعن في هيئة دعوى الملكية العراقية بالعدد ٨٨٩٩/تمييز/٢٠٠٥ في ٢٠٠٥/٥/٢٥ و اكتسب قرار درجة الثبات و اصبح الحكم الصادر فيه حجة بما فصل فيه من الحقوق وانفا للمسئمة (١٠٥) من قانون الالتهات ولا يجوز للمدعي بعد ذلك اقامة الدعوى

(يتبع)

٣٢ / العدد الثاني / ٢٠٠٥

٢٠ / ايلول

مجدداً في نفس الموضوع الا انه تبين من تدقيق الدعوى ان الدعوى لا تتوفر فيها الشروط الشكلية التي تتطلبها اقامة الدعوى امام محكمة القضاء الاداري المنصوص عليها في الفقرة (و) و (ز) من البند (ثانياً) من المادة السابعة من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل و لسبب المذكور كان على المحكمة رد الدعوى من الناحية الشكلية و حيث انها قضت برد الدعوى لسبب آخر لذا فان حكمها جاء صحيحاً و موافقاً لتفانين من حيث النتيجة لذا قرر تصديقه و رد الاعتراضات التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٦ / صفر / ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٣/٦ .



الرئيس
سعدت المسعود

عضو

احمد محمود الجابري

عضو

فاروق محمد السليبي

عضو

جعفر ناصر حسين

عضو

اكرم طه محمد

عضو

اكرم احمد باهان

عضو

محمد صائب محمد التلقيندي

عضو

عبد صالح التميمي

عضو

ميخائيل شمشون شن كوريس